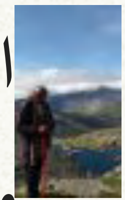
موقع مصطفى نور الدين عطية



المال العربي في فرنسا: توظيفات عقارية ومصرفية وغياب لاستراتيجية استثمار موحدة .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد١١٧، ٤ اغسطس ١٩٨٦، باريس، ص ص ١٢ - ١٥

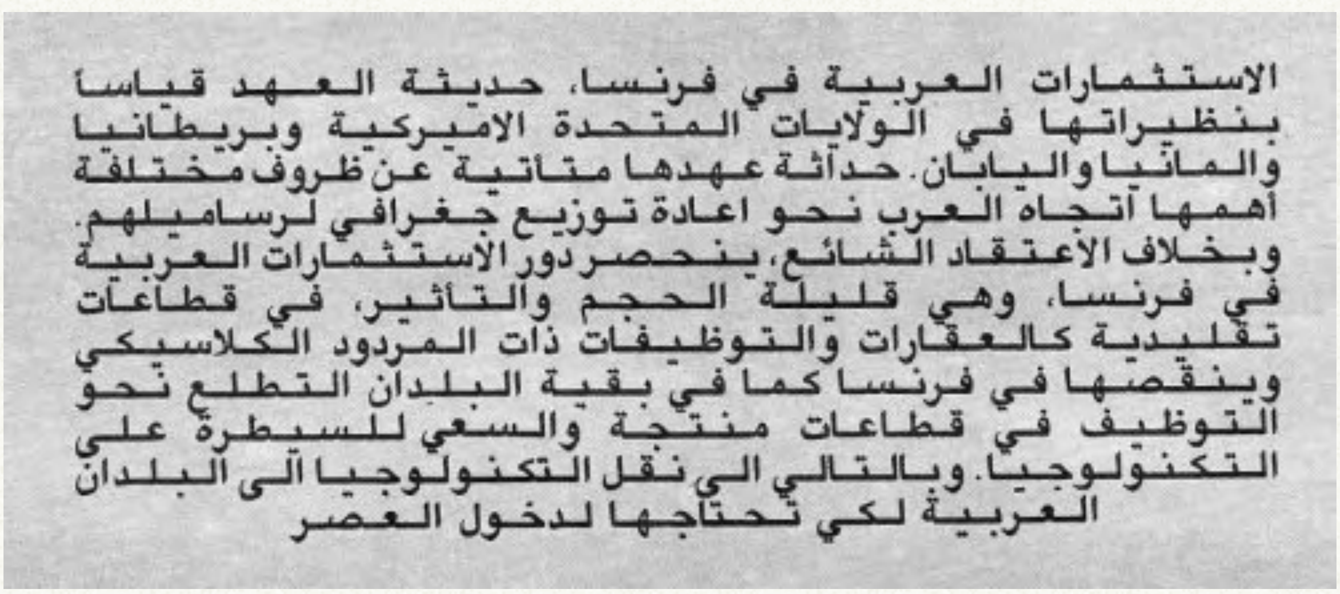
السبت 13 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية



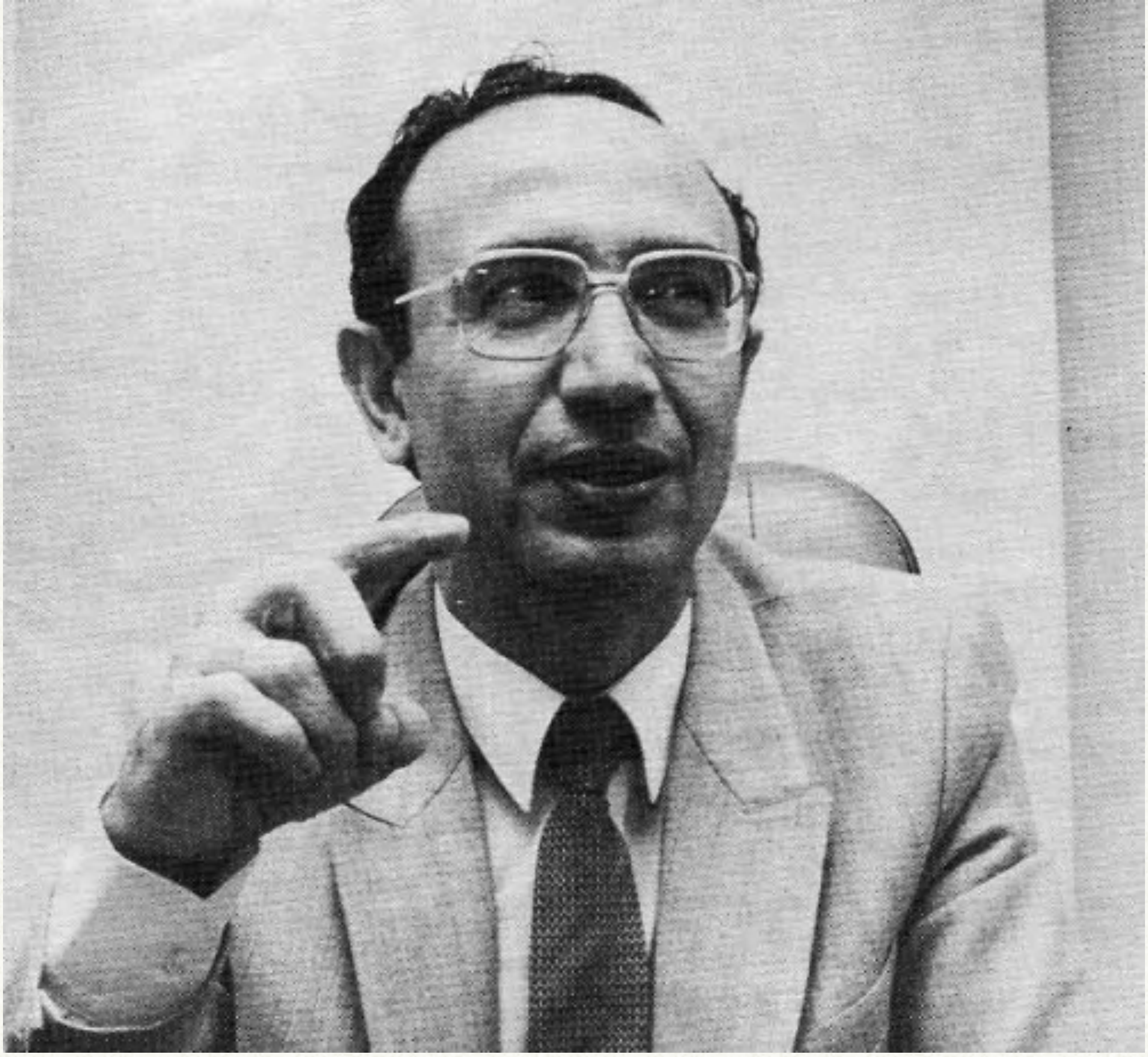
تحقيق

المال العربي في فرنسا

توظيفات عقارية ومصرفية وغياب لاستراتيجية استثمار موحدة



الاستثمارات العربية في فرنسا، حديثة العهد قياسا بنظيراتها في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا والمانيا واليابان. حداثة عهدها متاتية عن ظروف مختلفة أهمها اتجاه العرب نحو اعادة توزيع جغرافي لرساميلهم. وبخلاف الاعتقاد الشائع، ينحصر دور الاستثمارات العربية في فرنسا، وهي قليلة الحجم والتأثير، في قطاعات تقليدية كالعقارات والتوظيفات ذات المردود الكلاسيكي وينقصها في فرنسا كما في بقية البلدان التطلع نحو التوظيف في قطاعات منتجة والسعي للسيطرة على التكنولوجيا. وبالتالي الى نقل التكنولوجيا الى البلدان العربية لكي تحتاجها لدخول العصر



كان من الطبيعي، ان يتوفر للعرب فوائض مالية كبيرة بعد ارتفاع اسعار النفط في الفترة اللاحقة لحرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣، وخصوصاً البلدان المنتجة والمصدرة للنفط. هذه الاموال جرى تصدير قسم منها نحو السوق الدولية في شكل ودائع وبعضها الآخر وظف في شكل استثمارات مباشرة في مجال العقارات والبعض الثالث استثمر في مجالات صناعية وهذا النوع الاخير من التوظيف محدود الحجم والفعالية.

وبالرغم من اتجاه البلدان العربية المصدرة للنفط، نحو تحقيق برامج اقتصادية تنموية محلية، تختلف في طموحها بين بلد وآخر، فان بعض هذه البلدان قد وجهت قدراً كبيراً من فوائضها المالية نحو الخارج. وكان انشاء البنوك احد الاشكال التي اعتمدت في استثمار فوائض الاموال النفطية المستجدة. ويلاحظ ان العرب افتتحوا في أوروبا الغربية والولايات المتحدة عدداً كبيراً من المصارف في تلك الفترة ففي بريطانيا افتتح ٦٠ مصرفاً وفي فرنسا (٣٩ مصرفاً) وفي الولايات (١٩ مصرفاً) وفي سنغافورة، (١٩ مصرفاً) وفي سويسرا (١٥ مصرفاً) وفي هونغ كونغ (١٥ مصرفاً).

لعبت هذه المصارف دوراً هاماً في منح قروض للبلدان النامية، وقد ازداد حجم هذا الدور في النصف الثاني من السبعينات بفعل عاملين أساسيين:

الاول: ارتفاع حجم طلبات البلدان النامية بما فيها الدول العربية للقروض الخارجية لمواجهة مشكلة ارتفاع اسعار الدولار واسعار الفائدة عليه الامر الذي ادى الى ازدياد حجم ديونها والذي اضطرها الى طلب قروض خارجية لمواجهة الاعباء المالية المستجدة من جهة ولتوفير حاجاتها العادية من السوق الدولية وخاصة المواد الغذائية اضافة الى النفط والسلع المصنّعة من جهة أخرى واخيراً حاجتها الى تسديد فواتيرها المتصلة بالمعدات العسكرية والتسلح.

الثاني: في هذه الفترة أيضاً، تصاعدت ضغوط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تلك البلدان مما حملها على التوجه نحو البنوك العربية التي لعبت دوراً هاماً في اقراض هذه البلدان خصوصاً انها لم تفرض عليها شروطاً تتمثل في التدخل في الشؤون الداخلية لاقتصادياتها المحلية.

حول هذه المسألة، تشير الارقام الى ارتفاع كبير في حجم القروض العربية لتلك البلدان من ٠,٩ مليار دولار عام ١٩٧٧ الى نحو ٨ مليار دولار في العام ١٩٨٢. وإن كان حجم هذه القروض سينخفض في

العام ١٩٨٤ الى ٤,٦ مليار دولار.

بخلاف البنوك العربية الخالصة، هناك البنوك المشتركة العربية ـ الاجنبية وفي فرنسا وحدها نجد عدداً كبيراً من البنوك المشتركة الفرنسية ـ الاجنبية التي تجذب اليها رؤوس الاموال من الخارج لتوظف في فرنسا ولتنقل منها على شكل قروض خارجية. وعليه نجد في فرنسا ١٤٧ بنكاً مشتركاً بينها وبين الدول الاجنبية ومنها الدول العربية النفطية.

البنوك الفرنسية ـ العربية المشتركة، تتهم في فرنسا بانها واقعة تحت السيطرة العربية، في حين أنها المغناطيس الذي يجذب الفوائض المالية العربية النفطية وايضاً رؤوس أموال رجال الاعمال العرب واصحاب الملايين الذين «يصدّرون» بعض ثرواتهم.

تحوز البنوك الاجنبية الخاصة في فرنسا والبنوك المشتركة على نصيب كبير من الودائع المالية الفرنسية (٢٥ بالمئة) ويحتل المال العربي نحو ٤٠ بالمئة من مجمل الودائع الاجنبية في هذه البنوك. الامر الذي يضعه في موقع مؤثر الى حد ما، لكن هذا التأثير محصور في نطاق محدود واحياناً هامشي بخلاف الاعتقاد الشائع والمسبق حوله.

قبل ١٩٧٣ وبعدها

لمعرفة حجم وتأثير المال العربي في فرنسا لا بد من العودة الى فترة ما قبل العام ١٩٧٣ للمقارنة مع الفترة التالية التي شهدت ارتفاع اسعار البترول. قبل العام ١٩٧٣ كان يوجد في فرنسا ٦ بنوك عربية من بينها «يوباف» و«فراب الدولي» وهما من اكبر البنوك التي يسهم فيها رأس المال العربي.

... وفي العام ١٩٧٦ جرى تأسيس نحو عشرة بنوك عربية وعربية فرنسية، منها البنك السعودي والبنك اللبناني الفرنسي والبنك اللبناني ـ العربي والبنك السعودي ـ اللبناني وقد وصل عدد هذه البنوك مؤخراً الى ٤٠ بنكاً. وهذه البنوك ليست كلها تابعة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، كالبنك الشعبي المغربي الذي يستحوذ البنك المركزي الشعبي في المغرب على ٩٥ بالمئة من رأسماله.

تقع معظم البنوك العربية في منطقة «الشانزيليزيه» كالبنك السعودي اللبناني للشرق الاوسط (رأسماله ٥٠ مليون فرنك)

وبمواجهته يقع بنك «الشركة الجديدة للبنك اللبناني السوري (أوروبا) برأسمال قدره ٣٠ مليون فرنك) ويلي ذلك بنك عودة (٦٠ مليون فرنك) وتملك فيه اسرة عودة في بيروت وسويسرا نصف الاسهم، ويملك رجال اعمال عرب ٢٥ بالمئة من اسهمه و٢٥ بالمئة يملكه الصندوق المركزي للبنوك الشعبية (فرنسا). ومن بين الاسماء العربية المساهمة في هذا البنك نجد اسماء سعيد الخوري الشيخ سعيد الفارسي ودافيد قرم وغابرييل بولس.. الخ.

في العام ١٩٧٩ افتتح في فرنسا فرع لبنك ابو ظبي الوطني وهو يملك ٣٥ الف سهم في بنك يوباف، ويأتي في المرتبة الثانية عشرة في نسبة المساهمين العرب في يوباف. وهناك أيضاً البنك العربي الذي أسسه عبد الحميد شومان وهناك أيضاً البنك العربي عبر القارات الذي تملك رأسماله مناصفة الجزائر وليبيا. وأيضاً بنك فراب الدولي (٢٠ مليون فرنك) وتشارك في اسهمه كل دول المغرب العربي ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت والبحرين فضلا عن رؤوس اموال عربية اخرى.

الرأسمال العربي الخاص

ليس الرأسمال العربي الموظف في فرنسا مقتصراً كله على رأسمال الدول النفطية، بل هناك أيضاً الرأسمال الخاص الذي يشارك على قدم المساواة في تشكيل البنوك أو الاشتراك في رساميل البنوك الاخرى.

في هذا الصدد نجد ان رأس المال اللبناني كان سباقاً، ففي العام ١٩٥٧/ ١٩٥٨ جرى تأسيس البنك اللبناني للتجارة في الدائرة التاسعة من باريس وكان تأسيسه مناصفة بين الشركة التي تدير البنك اللبناني للتجارة في بيروت وجان أبو جودة. وفي نفس البناء يقع البنك العربي الخاص (٢٥ مليون فرنك) وهو بنك يقوم على رساميل عربية متعددة والمعروف ان له صيتاً واسعاً في الاستثمارات العقارية ففي العام ١٩٨٢ اشترى ٥ بنايات عملاقة في باريس تبلغ مساحتها ٣٨ الف متر مربع وقيمتها ١٢٠ مليون دولار. وعاد ليشتري بناية اخرى في العام ١٩٨٤ ليبيعها مؤخراً بضعف الثمن الذي اشتراها به اي ما يعادل ١٣٠ مليون فرنك.

يلي البنك العربي الخاص البنك السعودي الاوروبي (٥٠ مليون

البنوك العربية في فرنسا من الخمسينات حتى اليوم

السنوات:

١٩٥٨ البنك اللبناني للتجارة.
١٩٦٨ البنك المركزي الشعبي المغربي.
١٩٦٩ البنك الفرنسي - العربي للاستثمارات الدولية (فراب)
١٩٧٠ يوباف بنك.
١٩٧٢ البنك العربي الاوروبي.
البنك المغربي للتجارة الخارجية.
١٩٧٣ البنك العربي والدولي للاستثمار.
البنك العربي الخاص.
البنك الشعبي المغربي.
١٩٧٤ الشركة العربية المالية القابضة.
١٩٧٥ البنك العربي عبر القارات.
اتحاد بنوك البحر المتوسط.
١٩٧٦ البنك الفيدرالي اللبناني.
البنك السعودي.
البنك اللبناني - الفرنسي.
بنك البحر المتوسط - فرنسا.
بنك المشرق العربي وما وراء البحار..
الشركة المالية للبحر المتوسط (الاسم السابق بنك الاعمال الفرنسية العربية).
البنك السعودي اللبناني للشرق الاوسط.
البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا.
البنك اللبناني العربي.
١٩٧٧ بنك طراد - كريدي ليونيه (فرنسا).
الاتحاد التونسي للبنوك.
١٩٧٨ البنك العربي المحدود.
بنك قطر الوطني.
الشركة المصرفية العربية.
البنك العربي الخاص.
فرانس - صباغ بنك
(بنك صباغ الفرنسي للشرق الاوسط)

١٩٧٩ بنك عودة.

ايفا بنك.

بنك ابو ظبي الوطني.

(الشركة الجديدة للبنـك السوري اللبنـاني اوروبا).

١٩٨٠ الف بنك.

(بنك بيبلوس (فرنسا)

البنك الكويتي الفرنسي.

البنك السعودي، الاوروبي.

١٩٨١ بنك مصر الدولي.

١٩٨٢ بنك الصناعة والعمل

الشركة العربية المالية الدولية.

فرنك) ثم بنك الف (A.L.E.F) ورأسماله (١٠ ملايين فرنك) وتملكه شركة الف المالية في امستردام وهي بدورها مملوكة من رجال اعمال سعوديين بنسبة ٣٦ بالمئة الى جانب ١٥ بالمئة مسجلة كأسهم باسم الشيخ المؤيد و١٠ بالمئة كأسهم لمحمد يحيى البدراوي مديد الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية في جدة. و٩ بالمئة باسم امير احمد هشام. يضاف الى ذلك الشركة المصرفية العربية التي يتقاسم اسهمها رجال اعمال عرب وأوروبيون. وبنك بيبلوس الذي تشترك في أسهمه رساميل عربية وشركة طومسون الفرنسية للصناعات الالكترونية بنسبة ٣٠ في المئة يضاف الى ذلك عدد آخر من البنوك. (راجع الكادر)

الارباح

تحقق البنوك العربية او البنوك العربية الفرنسية المشتركة ارباحاً كبيرة في مختلف انشطتها الاقتصادية وهي انشطة تقوم اساساً على الاستثمار في ميادين مضمونة كالعقارات وعلى المشاركة جزئياً في مشاريع اخرى تجارية او صناعية، لكن تبقى العقارات هي الميدان الاساسي التي تتجه نحوه هذه البنوك.

في هذا المجال يرى مصدر مالي فرنسي، في حديث خاص مع «اليوم السابع» انه حتى في ميدان العقارات، لم تكن الاستثمارات العربية في فرنسا تتخذ مبادرات تنسجم مع كامل طاقتها على الاستثمار ويرد السبب الى مشروع «كييو» في العهد الاشتراكي الذي تتضمن بعض

القيود والتي تحد من هذه العملية. ويرى المصدر انه من المنتظر ان تدخل الحكومة الجديدة اصلاحات هامة في هذا الميدان بدأت طلائعها تظهر من خلال القانون الجديد للايجارات ومن خلال تشجيع الاستثمار العقاري الامر الذي قد يدفع الرأسمال العربي المستثمر في فرنسا الى الاقبال اكثر فاكثر في هذا الميدان.

من جهة تانية، يردّ بعض الخبراء الحجم الضئيل للاستثمارات العربية في فرنسا قياساً بالولايات المتحدة الى حداثة انشاء المصارف العربية وان حجم هذه البنوك صغير الى حد ما. لكن مع ذلك تبقى هذه البنوك طموحة وهي تتكاثر يوماً بعد يوم الامر الذي يشير الى اطمئنانها الى نسبة الارباح التي تحققها وان كان ذلك مازال محصوراً حتى الآن في ميادين اقتصادية محافظة كالعقارات والودائع لأجل.. الخ.

ان نظرة بسيطة على تطور ارباح هذه المصارف تشير الى انها تسير بخطى حثيثة الى الامام فالبنك السعودي في باريس حقق ارباحاً في العام ١٩٨١ وصلت الى نحو ٢١ مليون فرنك. في العام ١٩٨٢ بلغت ارباحه ٢٩,٧ مليون فرنك. والبنك العربي الدولي للاستثمارات كانت ارباحه اكثر من ٣٥ مليون فرنك في العام ١٩٨١ وارتفعت الى ٤٧ مليون فرنك في العام ١٩٨٢.. الخ.

واذا تجاوزنا ذلك الى القروض التي تمنحها هذه البنوك للدول المتخلفة في العالم الثالث ومن بينها الدول العربية لتوقعنا ان ترتفع الارباح بدرجة قياسية. ويبدو ان التحقق من هذه المسألة متعذر في الوقت الحاضر.

نظرة عربية للاستثمار

كيف ينظر الخبراء العرب الى طبيعة الاستثمارات المالية العربية في فرنسا وكيف يحددون دور واهمية هذه الاستثمارات وهل يوجد تصور عربي موحد ومشترك لكيفية استثمار الثروة العربية في فرنسا.

حول مجمل هذه المواضيع قال الدكتور محمد ربيع مدير قسم

البحوث الاقتصادية في بنك يوباف لـ«اليوم السابع»: «ان ما يحتاج الى وقفة هو عدم وجود تصور موحد ومشترك لرؤوس الاموال العربية في الخارج بمعنى عدم وجود مركز اتخاذ قرار موحد. هناك مجموعات تعمل وتحلل وتتخذ القرار بشكل فردي فلو كان هناك مركز موحد للاستثمارات العربية لكان بامكانه ان يحلل السوق ويتخذ القرارات حول اي من المجالات يمكن ان تتوجه الاموال العربية بل في اي قطاع وفي أي بلد، بينما في الوضع الحالي نرى ان كل مجموعة لها تصورها الخاص فالكويتيون لهم تصورهم والسعوديون ايضاً الخ وينطبق هذا بشكل اكثر وضوحاً على رأس المال العربي الخاص الذي ليس لديه استراتيجية واضحة اذا قارناه برأس المال العربي العام الذي يحاول البحث له عن استراتيجيته».

أضاف ربيع قائلا: «بعد لفت النظر الى هذه الحقيقة. يمكن القول بان السياسات العربية بخصوص الاستثمارات الخارجية تختلف من بلد عربي الى آخر فقد كان الكويتيون من أوائل الذين بدؤوا البحث بشكل جدي عن ميادين الاستثمارات. وبدأوا سياسة التنويع في الاستثمارات. فبالاضافة الى ايداعاتهم بالبنوك بدؤوا يدخلون ايضاً بشراء حصص من الشركات الغربية.. لكن السؤال الذي نواجهه فوراً هو هل شراء ١٠ بالمئة أو ٢٠ بالمئة من أسهم شركة ما يعطي لهذا البلد العربي أو ذاك امكانية السيطرة على التكنولوجيا أو نقلها من البلد الاوروبي الى بلدها. أنا اشك في ذلك. وبدون التقليل من أهمية الاستثمارات الخارجية، لا بد من التأكيد على ان السيطرة على التكنولوجيا ليست هماً مباشراً لهذه الاستثمارات. فالسيطرة عليها تأتي خلال تكوين العنصر البشرى.. والاستثمارات/ وسيلة لتكوين

قروض عربية لدول العالم الثالث

(بمليارات الدولارات)

	القروض الممنوحة		اجمالي قروض
	البلدان المتخلفة	البلدان الصناعية	البنوك العربية
١٩٧٧	٠,٩	٠,١	١,٠
١٩٧٨	٢,٠	٠,٣	٢,٣
١٩٧٩	١,٨	٠,٧	٢,٥
١٩٨٠	٢,٥	١,١	٣,٦
١٩٨١	٦,٥	٢,٦	٩,١
١٩٨٢	٧,٩	١,٩	٩,٨
١٩٨٣	٤,٦	١,٦	٦,٩
١٩٨٤	-	-	٥,٣

المصدر: البنك الوطني الفرنسي
تقرير حول التنمية في العالم ١٩٨٥

العنصر البشري ولكنها غير كافية في حد ذاتها.

انطلاقاً من ذلك تصبح المسألة المطروحة هي: كيف يمكن لرأس المال العربي ان يحصل على مردود مقبول ومعقول من ناحية وكيف يستطيع ان يؤمن حرية السيطرة على موجوداته من الخارج في اللحظات الحرجة.

وحول وضع الرساميل العربية في فرنسا قال: «اذا رجعنا لموضوع فرنسا نلاحظ انه حتى العام الماضي، كانت البلدان التي تتجه اليها رؤوس الاموال العربية بصورة كبيرة هي اولا الولايات المتحدة ثم المانيا وانكلترا والى حد ما اليابان.. وكان نصيب فرنسا قليلا من هذه الاستثمارات. ومردّ ذلك اساساً لتحليل اقتصادي لمردود هذه الاموال لكن التجربة اظهرت ان التحليل المبني على المردود فقط، ضروري ولكنه غير كاف، من اجل ضمان حرية البلدان العربية للسيطرة على رؤوس اموالها. بينما لو كان هناك توزيع جغرافي اكثر انتشاراً لكان يمكن ان تتحقق فعالية اكثر وان تكون درجة السيطرة على رأس المال اكبر...

من هنا فالتوسع في فرنسا وفي المانيا له أهميته وكذلك في اسبانيا التي بدأت تشهد دخول رأس المال العربي.. ويجب الانطلاق ايضاً الى اسواق دول العالم الثالث ففيها امكانيات أساسية لا تقل شأناً.

أما في ما يتعلق بالعلاقات بين الدول العربية وفرنسا فهي حسنة جداً.. ووصول حزب جاك شيراك الى الحكم يفتح المجال بصورة اكثر لرأس المال العربي نظراً للعلاقات الجيدة بين هذا الحزب وبين البلدان العربية.. وبدأت السوق الفرنسية تشهد بالفعل ازدياداً في وصول رأس المال العربي نحو فرنسا اخيراً. خاصة نحو قطاع البناء وقطاع العقارات والدخول بقطاع العقارات هام ولكني شخصياً كنت افضل ان يكون الدخول بقطاعات اخرى، خاصة القطاعات الفنية اما قطاع البناء فهو يعطي مردوداً جيداً الا انه حقل تقليدي كلاسيكي وهدفه فقط المردودية بينما الدخول في بعض القطاعات الفنية والصناعية له أهمية اكثر حتى لو كان الدخول في شركات صغيرة ومتوسطة تسيطر على جانب معين من التكنولوجيا المتقدمة بجوانبه الفنية.. فدخول رأس المال العربي بشركات من هذا النوع هام، لأنه علاوة على فائدة مردودة يمكن ان يضمن تكوينها بشرياً عربياً.. فمثلا لو اخذنا شركة تسيطر على جانب فني في المعلوماتية او غيرها فيمكن ان يحصل رأس المال العربي على ٢٥ بالمئة من رأس المال ولكن مقابل ذلك نضع في القطاعات التكتيكية الهامة عدد من العناصر العربية من العمال ومن الفنيين لاكتساب خبرة تكتيكية فالتوجه الى عدد محدود من شركات من هذا النوع يضمن المردود والتكوين البشري وبالتالي السيطرة على التكنولوجيا، لأن السيطرة على هذه

الاخيرة لا يمكن ان تتم بدون السيطرة على العنصر البشري المكون
والمعدّ اعداداً ملائماً.

تحقيق: مصطفى نور الدين عطية.

أي رسالة أو تعليق؟